
المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد الأربعمئة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف

يوم الثلاثاء ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد دافيد مايسزتر (هنغاريا)

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ال ٤٥٨ لمؤتمر نزع السلاح .

وطبقا لبرنامج العمل سيواصل المؤتمر النظر في تقارير هيئاته الفرعية المختصة وكذلك في التقرير الخاص الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح. غير أنه يجوز ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لأي عضو أن يشير أي موضوع ذا صلة بعمل المؤتمر اذا ما رغب في ذلك .

وكما اتفق في الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد خلال هذا الاسبوع سيعقد المؤتمر اجتماعا غير رسمي بشأن تحسين عمله والارتقاء بفعاليتها فور الانتهاء من هذه الجلسة العامة.

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو بلغاريا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والمملكة المتحدة والمكسيك . وأعطى الكلمة الآن لممثل بلغاريا السيد رادوسلاف ديانوف الذي سيعرض بالنيابة عن رئيس اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها تقرير هذه اللجنة الوارد في الوثيقة CD/825.

السيد ديانوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) ، بالنيابة عن رئيس اللجنة المختصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، أتشف بأن أقدم اليوم الى المؤتمر التقرير الخاص للجنة . وهذا التقرير وارد في الوثيقة CD/825 التي وزعت اليوم ، وستجدونها معروضة عليكم .

لقد عقدت اللجنة المختصة لضمانات الامن ٨ جلسات خلال الجزء الأول من دورة هذا العام . وبالإضافة الى اعداد تقريرها الخاص ، كُرسَت اللجنة عدّة جلسات للتبادل العام للآراء والنظر في الاقتراحات المطروحة بشأن جوهر الموضوع . ويرى الرئيس أن الوقت مناسب ، نظرا لقرب انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، لابرار الأهمية التي لا تزال جميع الوفود تعلقها على مسألة وضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . ويرى الرئيس أيضا أن من المعترف به أن اللجنة لم تحرز أي تقدم في أعمالها منذ عدة سنوات . ومن ثم ، فإن من المشجع أن اللجنة تمكنت من بدء أعمالها في وقت مبكر من الدورة والشروع في مناقشة موضوعية .

وقد استفادت اللجنة المخصصة لضمانات الامن استفادة كاملة من الوقت المتاح لاستعراض الاوضاع في ضوء التطورات الاخيرة في مجال نزع السلاح ولمواصلة النظر في اقتراح مشير للاهتمام قدمه أحد الوفود في العام الماضي ، وكذلك في خيار بديل قدمه نفس الوفد في هذا العام . ولم يستكمل بعد هذا الجزء من أعمالنا نظرا لما تتسم به المسائل قيد البحث من طبيعة معقدة . فلاتزال الصعوبات تكتنف كل جوانب مسألة التوصل الى " نهج مشترك " أو " صيغة مشتركة " لضمانات الامن ، يمكن ادراجها في مك دولي ملزم قانونا . وقد تعين على اللجنة المخصصة أن تذكر هذا الامر في تقريرها الخاص . وفي الوقت نفسه ، أبرزت اللجنة أيضا التأييد الواسع النطاق لمواصلة البحث عن مثل هذه " الصيغة المشتركة " .

ويود الرئيس أن يؤكد في هذا المقام ، وبمزيد من الايجابية ، على أن المداولات في الدورة الربيعية بشأن هذا الموضوع قد تمت بشكل جدي وسادتها روح من التعاون والحماس . لذلك ، يود الرئيس أن يعرب عن شكره لجميع الوفود التي اشتركت في أعمال اللجنة خلال الجزء الأول من الدورة ، والتي ساعدت في اعداد تقرير ، يعتبره الرئيس تقريراً صادقاً وإن لم يكن موفقاً تماماً ، بشأن حالة المفاوضات حول بنود ستنظر فيه دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

الرئيس : أشكر السيد ديانوف الذي أخذ الكلمة نيابة عن رئيسي اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، وذلك للبيان الذي عرض فيه تقرير هذه اللجنة . وأنوي طرح تقرير اللجنة المخصصة على المؤتمر لاعتماده في جلستنا العامة التي سنعقد يوم الثلاثاء ٢٦ نيسان/أبريل .

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، انتابنا كلنا فزع من التقارير الرهيبة عن الاستخدام الأخير للأسلحة الكيميائية في الحرب بين ايران والعراق . وتؤكد مرة أخرى الصور التي رأيناها لضحايا الهجوم الكيميائي مفهوم أن الأسلحة الكيميائية ، على حد قول وزير الخارجية غنشر ، ليست أسلحة ولكن وسائل لتدمير الانسان والطبيعة .

وبالفعل لا نستطيع أن نظل غير مكترئين أمام هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي . بل ينبغي أن نفهمه على أنه - كما نوهت حكومتني الى ذلك في المذكرة المؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨ والموجهة الى الدول المشتركة في مؤتمر نزع السلاح - تنبيه عاجل بضرورة الوفاء بمسؤوليتنا في المفاوضات بشأن حظر العالمي للأسلحة الكيميائية . ويجب علينا أن نكشف جهودنا وعملنا من أجل التوصل الآن الى الاتفاقية . فيجب ألا يكون للأسلحة الكيميائية أي مستقبل في أي مكان .

واذ نؤكد مرة أخرى التزامنا ، الذي نعطيه أعلى أولوية ، نستطيع أن ننطلق من الاتفاقات الأساسية التي توصلنا اليها خلال مفاوضاتنا حول القضايا الرئيسية لاتفاقية فعالة يمكن التحقق منها . ويبعث التقدم الكبير الذي أحرزناه في المفاوضات خلال السنوات الماضية على التفاؤل ويبرر الأمل في أن الاتفاق في وقت مبكر أمر ممكن . فقد تخطينا نقطة العودة . وليس هناك شيء يمكن أن يمنع البشرية من حظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا . وعليه يجب ألا نعرض للخطر الانجازات العامة وتوافق الآراء الأساسي الذي توصلنا اليه في مفاوضاتنا عن طريق إدخال مفاهيم جديدة أو تطوير مفاهيم قديمة ومرفوضة بصفة جماعية . بل علينا أن نستمر باصرار في الطريق الذي بدأناه ونحاول حل القضايا المتبقية بسرعة وبفعالية .

لقد أشرف الجزء الربيعي لدورة هذه السنة لمؤتمر نزع السلاح الآن على الانتهاء . وقد واصلنا أثناءه مفاوضاتنا المكثفة بشأن الأسلحة الكيميائية تحت الرئاسة المتفانية للسفير سويكا من بولندا . وأجريت مناقشات مفصلة حول معظم القضايا التي لاتزال معلقة في مجال اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة ، لم يتحقق كل ما كان متوقعا . بل أصبنا الى حد ما بخيبة أمل بسبب عدم احرارز تقدم في كثير من المجالات ، في حين أنه ، على أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن ، كان يمكن احرارز نتائج أفضل .

ودعوني أستعرض الآن بايجاز بعض القضايا الرئيسية الموضوعة على جدول أعمال مفاوضاتنا . وأود أولا أن أتناول مواضيع عالجه الفريق العامل ألف التابع للجنة المختصة . ان موضوع عدم الانتاج ورمذ الصناعة الكيميائية له أهمية حاسمة بالنسبة لاتفاقية دائمة وفعالة . وأن آلية التحقق التي يتعين انشاؤها لهذا الغرض ينبغي أن تكون شاملة وممكنة وسهلة القياد ومتسقة وفعالة . ومن أجل الوفاء بهذه المعايير ينبغي ايجاد نظام صارم ويوفر في نفس الوقت المرونة اللازمة .

وينبغي أن ننطلق من السؤال الأساسي التالي : ما الذي يمكن على نحو واقعي التحقق منه أو الكشف عنه ؟ ونعتبر أنظمة الرصد للجداول ١ و ٢ و ٣ الواردة في مرفق

المادة السادسة أساسا سليما لنظام تحقق من عدم الانتاج صالح للبقاء وفعال . غير أننا نرى أنه من الضروري عدم قصر التغطية على تلك المرافق التي أعلن عنها بمقتضى الجداول ١ و ٢ و ٣ . فينبغي أيضا أن تكون هناك أداة تحقق تنطبق على سائر مرافق الصناعة الكيميائية . ولهذا الغرض اقترحنا في الوثيقة CD/791 المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عمليات مراقبة خاصة يمكن القيام بها على أساس روتيني . وينبغي عدم اللجوء لهذه العمليات ، التي ستفزع بها الأمانة التقنية ، إلا للتأكد مما إذا كانت المواد المذكورة في مرفقات المادة السادسة وغير المعلن عنها بالنسبة للمرفق المعني تنتج في ذلك المرفق وقف اجراء عملية المراقبة . ونحن مقتنعون أنه بفضل هذه الاداة المكملة لرصد الصناعة الكيميائية يمكن التوصل الى درجة قصوى من الشفافية الاضافية ومن ثم درجة قصوى من الثقة الاضافية في موثوقية امتثال كافة الاطراف للاتفاقية . لقد أجرينا خلال الأسابيع الماضية مناقشات مفيدة حول اقتراحنا . وفي ضوء هذه المناقشات نعتزم الاستمرار في صياغة مفهومنا المتعلق بعمليات المراقبة الخاصة . ونتطلع الى اجراء المزيد من الاستكشاف لمفهومنا خلال الجزء الصيفي من الدورة .

وهناك موضوعان آخران عالجهما باستفاضة الفريق العامل ألف خلال الأسابيع الماضية: الجدول ١ للمادة السادسة ومسألة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية غير المدرجة في الجدول ١ .

واقترحنا في الوثيقة CD/CW/WP.192 المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ صيغة جديدة لمرفق المادة السادسة (١) . وقد فعلنا ذلك على أمل تجاوز الخلافات التي ظهرت بشأن هذا الموضوع خلال المناقشات الطويلة أثناء عمل اللجنة المخصصة في فترة ما بين الدورات . غير أنه للأسف ، كما اتضح ذلك خلال مشاورات الأسابيع الماضية ، لم نتمكن حتى الآن من التوصل الى اتفاق بشأن نظام الاعلانات والتحقق بالنسبة للمواد الواردة في الجدول (١) . ونحن لانزال مقتنعين بأن النهج الذي اتبعناه في ورقة العمل يوفر أساسا لحل وسط ، ذلك أن النظام المقترح فيها يعتمد على نقاط اتفاق قائمة بالفعل . وهكذا نأمل أن تعالج المسألة مرة أخرى في الصيف بهدف التوصل في النهاية الى حل مقبول من الجميع . ودرجة الاتفاق المبدئي الموجودة بشأن هذه المسألة كفيلا بأن تجعل هذا الهدف قابلا للتحقيق .

وبشأن مسألة ما يسمى بالجدول ٤ ، أعربنا عن تحفظات قوية بالنسبة للنهج الذي اقترح له ، في دورة السنة الماضية . ووجهنا الانتظار خاصة الى عدم اتساقه مع الجداول الأخرى في مرفق المادة السادسة . وقدما أيضا حجة مفادها أن تنفيذ الجدول ٤ غير ممكن بالشكل الذي وضع فيه في ذلك الوقت . وبالرغم من أن عدة أسئلة

لاتزال مطروحة بالنسبة لهدف الجدول ٤ وصلته بأهداف الاتفاقية ، فنحن مستعدون لتفهم القلق الذي أعرب عنه بشأن هذه المسألة . وهكذا سعيا منا لتجاوز العقبة التي يمثلها هذا الموضوع ، اقترحنا في الوثيقة CD/792 المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ نهجا فعالا وعمليا ومتسقاً مع النظام الوارد في المادة السادسة ككل . وبتقديم هذا الاقتراح قبلنا أن يستند النظام الى معيار السمية وحده وأن توضع على هذا الأساس قائمة للمواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ذات الصلة . واتفقنا مع السفير فيرديرسدورف على أن نعود بالمشكلة الى حجمها الحقيقي . ولانزال مستعدين للسعي الى ايجاد حلول مقبولة . غير أنه من الضروري ، كما أثبتت ذلك تجربة دورة الربيع هذه ، وقبل الاستمرار في صياغة النصوص ، أن نوضح ما الذي نريد تحقيقه من خلال الجدول ٤ . فلن نتمكن من وضع نظام فعال يفي بالمتطلبات المحددة الا اذا حددنا بطريقة لا لبس فيها الاهداف والاسباب الداعية لوضع نظام للمواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية .

ومن المسائل الرئيسية التي لاتزال تحتاج الى حل في اطار الفريق العامل بآء مسألة ترتيب تدمير الاسلحة الكيميائية . فمسألة المحافظة على أمن غير منقوص بالنسبة لكل الدول أثناء عملية التدمير بأكملها مسألة تتمتع بأهمية قصوى في هذا الصدد . والشروط المسبقة لذلك - بعد بدء نفاذ الاتفاقية - هي في رأي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية : عدم اجراء أبحاث على أسلحة كيميائية جديدة ؛ وعدم الاستمرار في الانتاج أو التحديث ؛ وعدم وجود استثناءات من القاعدة العامة المتعلقة بالتحقق من كل المخزونات والمرافق القائمة - أي عدم السماح بمخزونات سرية من الاسلحة الكيميائية ؛ وفي النهاية عدم الانتشار . وسعيا الى ترجمة المبادئ المتفق عليها من جانب أغلبية الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح الى الواقع ، وأخذا بعين الاعتبار التفاوت القائم في ترسانات الاسلحة الكيميائية ، قدمنا مع ايطاليا اقتراحا يرد في الوثيقة CD/822 المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ويبدو لنا أنه يمثل حلاً صالحاً للبقاء . وهذه هي النقاط الرئيسية للنهج المحلي الذي اقترحنه بالنسبة لعملية التدمير : انطلاقاً من التعهد الاساسي المتمثل في الوقف الفوري لكل انتاج للأسلحة الكيميائية عند بدء نفاذ الاتفاقية ، وفي أن كل مواقع تخزين الاسلحة الكيميائية فضلا عن مرافق الانتاج ستخضع فوراً للتحقق الموقعي الدولي المنهجي ، نقترح ، في مرحلة أولى ، على الدول الاطراف التي تمتلك أكبر مخزونات الاسلحة الكيميائية أن تشرع في تدمير مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية الى أن تصل الى المستوى المتفق عليه . وبعد التسوية بين المخزونات الكبيرة في نهاية هذه المرحلة التي نقترح أن تمثل السنوات الخمس الأولى من عملية التدمير ، سوف تطالب كل الدول الاطراف التي تمتلك أسلحة كيميائية ، بغض النظر عن حجم مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ، بأن تدمر هذه المخزونات . وخلال المرحلة الثانية هذه ، يقسم المخزون

الموجود في كل دولة حائزة للأسلحة الكيميائية الى خمسة مقادير متساوية تدمر خلال الاعوام الخمسة المتبقية من فترة التدمير .

وينص اقتراحنا أيضا على رصد دقيق لعملية التدمير . وهكذا نقترح أن تقدم الدول الأطراف ، خلال المرحلة الاولى ، تقارير سنوية منتظمة عن تدمير مخزوناتها . وبالإضافة الى ذلك سوف يجرى استعراض في نهاية المرحلة الاولى ، للتعرف على النتائج التي تم تحقيقها والخبرة المكتسبة . وينبغي أن يستهدف الاستعراض شيئين : أولا التأكد من التخفيضات المتفق عليها قد نفذت بالفعل في المرحلة الاولى . وثانيا يمكن اغتنام فرصته لدراسة آلية التحقق في ضوء الخبرة المكتسبة ومعرفة ما اذا كانت الآلية ملائمة أو اذا كانت تحتاج الى تحسينات . غير أنه من غير الممكن استخدام هذا الاستعراض لتغيير توقيت فترة التدمير العامة ، أو تمديد فترة الانتقال ، أو تقرير سير في تنفيذ الاتفاقية يختلف عن ذلك الذي نمت عليه الاتفاقية .

وهناك موضوع مهم آخر يتعين أن يعالجه الفريق العامل بآء وهو مسألة " المخزونات المهجورة من الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الكيميائية المكتشفة ، والأسلحة الكيميائية العتيقة البالية " . وبعد المناقشة المكثفة والتي اتسمت أحيانا بالجدلية والتي جرت السنة الماضية بخصوص هذا الموضوع ، يشترك وفدي بنشاط في البحث عن حل يكون مقبولا من كل المعنيين ومطابقا لاهداف وطبيعة اتفاقية متعددة الأطراف .

ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزناه بشأن المادة الثامنة من الاتفاقية منذ السنة الماضية . ونوجه شكرنا بصفة خاصة الى منسق البند في السنة الماضية بالنسبة للمجموعة الرابعة ، الدكتور كروتش ، الذي باشر باعادة هيكلة هذه المادة . ومع صياغة الفصل الخاص بالامانة التقنية في بداية دورة هذه السنة اختلفنا الآن إعادة صياغة المادة الثامنة . ونعتبر أن المادة الثامنة في حالة أفضل بكثير من الحالة التي كانت عليها منذ سنة . فالآن لدينا صورة أفضل لسلطات ومهام أجهزة المنظمة المنشأة بموجب المعاهدة فضلا عن العلاقة فيما بينها . والموضوع الرئيسي الذي لايزال ينتظر الحل في المادة الثامنة هو تشكيل المجلس التنفيذي . ومن المسلم به أن هذا الموضوع سيكون من أعقد وأصعب المواضيع . وتشير المناقشات الاولى الى احتمال وجود قاسم مشترك يمكن الاعتماد عليه . واني متأكد من أن الصورة ستكون ، في نهاية دورة الصيف ، أفضل بالنسبة للمشاكل التي ينطوي عليها الامر ونعرب عن خالص أملنا في أن حلا مقبولا من الجميع سيكون حينذاك ليس جاهزا في خطوطه العريضة فحسب بل وفي متناول اليد .

ان التفتيش بالتحدي مسألة هامة للغاية بالنسبة للاتفاقية . وان حلا فعالا لهذه المسألة هو وحده الذي من شأنه أن يوفر الثقة اللازمة في نظام التحقق ككل . ويعتبر العمل الذي أنجز في هذا الميدان تحت رئاسة السفير إكيوس مشجعا للغاية . والورقة المدرجة في التذييل الثاني من الوثيقة CD/795 توفر في رأينا أساسا لانتهااء بنجاح من وضع نظام مقبول للتفتيش بالتحدي . والجزء الأول من الورقة يعتبر بصفة خاصة في مرحلة متقدمة من الصياغة . ومن المفروض أن ييسر ادخال اللمسات الاخيرة عليه في دورة الصيف . وستتطلب العملية بعد تقديم تقرير التفتيش وكذلك الجزء الثاني من ورقة السفير إكيوس مزيدا من البحث التفصيلي .

وعند تقييم أية عملية تفتيش نعتقد أن هناك اعتبارين أساسيين ينبغي أن يؤخذا في الحسبان . فمن غير الواقعي إفتراض أنه من المحذور على المجلس التنفيذي مناقشة نتائج التفتيش بالتحدي وتكوين رأيه الخاص بشأن ما اذا كانت الدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها في حالة امتثال . والمجلس التنفيذي ، وهو جهاز من أجهزة المعاهدة يتألف من عدد محدود من الدول الاطراف في الاتفاقية ويتخذ قراراته بالاعلبية ، لا يستطيع أن يأخذ أي قرار ويعتمد تدابير محددة من شأنها أن تؤثر على الامن الوطني لدولة طرف منفردة .

وينبغي أن ينظر من هذه الزاوية الى دور المجلس التنفيذي والدولة الطالبة والدولة المطالبة . وهكذا ستقوم على كل حال الدولة الطالبة بتحديد موقفها بشأن التقرير والنتيجة التي تستخلصها منه . وستعتمد حتما تلك التدابير التي تراها ضرورية للمحافظة على أمنها الوطني . ومن ناحية أخرى يمكن للمرء أن يفترض أن المجلس التنفيذي ، الذي يمثل كامل العضوية ، سيقم أيضا الحالة ، لاسيما اذا تبين أن هناك حالة عدم امتثال .

وينبغي أن يسمح للمجلس التنفيذي في رأينا بأن يعالج علانية أي انتهاك للاتفاقية . وفي حالة عدم ثبات حدوث انتهاك للاتفاقية بشكل لا لبس فيه ، يبدو أنه من الضروري مناقشة نتيجة التفتيش بالتحدي فيما بين الدولة صاحبة الطلب والدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها والمجلس التنفيذي بهدف توضيح الحالة . واذا استحال ذلك ، ينبغي تقديم طلب آخر لإجراء تفتيش بالتحدي .

واذا لم يثبت حدوث انتهاك بشكل لا لبس فيه ، يجوز النظر في الجزاءات الممكنة . وبما أن القانون الدولي ينص على جزاءات في شكل " عقوبات تتعلق بالاتفاقيات " يمكن النظر فيما اذا كان نظام الامن الجماعي ، الذي أنشاه ميثاق الامم المتحدة ، يمكن أن يوفر أساسا لإعمال حظر الأسلحة الكيميائية . ومجلس الامن التابع

للأمم المتحدة هو عادة الهيئة التي تعتبر أن عدم الامتثال لاتفاقية ما يهدد السلم . وعليه ، يستطيع المجتمع الدولي أن يفرض على الدولة الطرف التي تنتهك الاتفاقية جزاءات وفقا للغفل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وأود هنا أن أوجه النظر الى وثيقة العمل CD/CW/WP.191 المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ التي قدمناها . اننا نعالج فيها مزيدا من المسائل التي تحتاج الى عمل اضافي . ونأمل أن تكون الافكار الواردة فيها بشأن المسائل غير المحلولة بعد حافزة على المفاوضات حول نظام التفتيش بالتحدي ومساهمة في ايجاد حلول مقبولة .

وقبل اختتام ملاحظاتي بشأن الحالة الراهنة لمفاوضاتنا أود أن أذكر بايجاز موضوعين ، جرت بشأنهما مناقشات مكثفة منذ شهر كانون الاول/ديسمبر من السنة الماضية : المادة العاشرة (المساعدة) والمادة الحادية عشرة (التنمية الاقتصادية والتكنولوجية) . لقد أنجزت أعمال قيمة كثيرة بشأن هاتين المادتين . وفيما يتعلق بالمادتين كلتيهما ، استطعنا ايجاد قاسم مشترك يمكن أن يمهّد السبيل لايجاد حلول مرضية . ويرحب وفدي خاصة بتقديم الأرجنتين لورقة العمل CD/802 التي توفر في رأينا أساسا سليما للمناقشات حول المساعدة . وأعتقد أنه من الممكن التوصل الى حلول مقبولة بشأن المادتين كلتيهما ، اذا لم تقدم طلبات غير واقعية واذا كانت الحلول المقترحة تطابق الاهداف الرئيسية للاتفاقية ولا تتنافى معها .

انني لم أتمكن من معالجة كل جوانب مفاوضاتنا بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . فمثلا لم أشر الى المناقشة المفيدة التي أجريناها بشأن الاحكام الختامية ، وهي مناقشة آمل أن تستمر في الصيف من أجل التوصل الى صياغات متفق عليها بالنسبة للمواد الثانية عشرة الى السادسة عشرة . غير أنني أود ، قبل اختتام بياني ، أن أشكر رئيس اللجنة المختصة ، السفير سويكا ، بالاضافة الى رؤساء الفرق العاملة السيد سيما ، والسيد ماسيدو ، والسيد نوماتا على عملهم العظيم وتفانيهم . ونحن على ثقة من أننا سنتمكن ، بفضل توجيههم ، من تحقيق تقدم كبير في دورة الصيف المقبلة . وأود أيضا أن أضيف أن رئيس اللجنة المختصة ورؤساء الفرق العاملة يستطيعون مواصلة الاعتماد على دعمنا النشط لجهودهم الرامية الى التوصل المبكر الى اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية .

الرئيسي : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه .

وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : قمت في الجلسة العامة المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل بعرض تقييم وفد الولايات المتحدة للعمل الذي أنجزته اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية خلال الجزء الربيعي من دورة عام ١٩٨٨ . وأود اليوم أن أتطلع الى ما سوف ينجز في الجزء الصيفي من الدورة .

وحدث في بعض البيانات التي ألقيت أخيرا في الجلسات العامة أن أبدي قلق ازاء عدم تقدم المفاوضات بسرعة أكبر . ويشاطركم أحيانا وفد الولايات المتحدة هذا الشعور بالاحباط ، غير أن قدرا كبيرا من العمل قد أنجز في عدد من المجالات الرئيسية . ونأمل ونتوقع أن يتحقق المزيد خلال الفترة المتبقية من دورة عام ١٩٨٨ . وعلينا أن نتذكر أن السبيل لاحتراز تقدم في المستقبل لا يكمن في التطورات الخارجية أو الحدود الزمنية الاصطناعية بل في جهود الوفود فرادى والمؤتمر ككل لمعالجة القضايا الرئيسية المتبقية .

فهناك بالفعل عدد كبير من القضايا غير المحلولة التي تتطلب مفاوضات مفصلة قبل أن يتسنى وضع الاتفاقية . وهذه القضايا قضايا صعبة وليست لها حلول جاهزة . ويواصل وفد الولايات المتحدة دراسة هذه القضايا بنشاط بسبب التزام الولايات المتحدة القوي والمتواصل بالتفاوض على حظر الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا وقابلا فعلا للتحقق وعالميا حقا .

وقد أخذ عدد من الوفود خطوات عملية لمعالجة القضايا الرئيسية بتقديمها لورقات عمل مفيدة . وللأسف ، ركّز عدد آخر على العبارات الطنانة بدلا من تقديم اقتراحات ملموسة . ويأمل وفد الولايات المتحدة أن يزداد عدد الاقتراحات الملموسة التي ستقدم في الصيف وأن تقل عبارات البلاغة الفارغة وغير المجدية .

ونتمنى أيضا أن يشهد هذا الصيف تعزيز واتساع الاتجاه نحو المزيد من الصراحة بشأن القدرات في مجال الأسلحة الكيميائية والطاقات الصناعية . وتعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على ذلك ، وترحب بالبيانات التي أدلى بها عدد من الوفود منذ كانون الثاني/يناير . ونحث تلك الوفود التي لم تفعل ذلك حتى الآن على أن توضح خلال الصيف ما اذا كانت بلدانها تمتلك أسلحة كيميائية أو لا تمتلك ذلك أن الاعلانات الدقيقة يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في بناء الثقة اللازمة لاختتام المفاوضات وبدء نفاذ الاتفاقية . وتترتب حتما نتيجة عكسية على الاعلانات غير الدقيقة أو على الصمت نتيجة لتناقص الثقة وزيادة صعوبة الانتهاء من وضع الاتفاقية .

وبالنظر الى التجارب المؤسفة التي حدثت في الماضي ، لم يعد ممكنا قبول الاعلانات دائما بما تنطوي عليه من قيمة شكلية . اذ يجب دراستها بعناية وتحليلها جنبا الى جنب مع المزاعم الاخرى لنفس البلد . ففي رأينا ، يحتاج بناء الثقة الى أن يرد البلد أيضا على أية مشاغل تثيرها الاعلانات المقدمة . فكيفية الرد على استفسارات المتابعة ستلعب دورا كبيرا في تحديد ما اذا كانت الثقة تزداد أو تتناقص .

وتخطو الولايات المتحدة اليوم خطوة أخرى رئيسية لاثبات صراحتها بشأن قدراتها من الأسلحة الكيميائية . فقد أتحنا في الماضي ، بل وفي تاريخ أقرب فـي ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، معلومات مفصلة عن مواقع المخزونات وخطط التدمير في ورقة العمل CD/711 التي قدمناها . وأشرنا في وقت مبكر من هذا العام الى أن مخزوناتنا تقل بكثير عن مخزونات الاتحاد السوفياتي . ونقدم اليوم لكل وفد وثيقة تتضمن قدرا كبيرا من المعلومات الاضافية وتحمل الرمز CD/830 وتعين هذه الوثيقة كل مادة كيميائية سامة في مخزونات الولايات المتحدة ، وتعطي معلومات مستفيضة عن خصائصها . وتصف الرسوم البيانية المفصلة كل ذخيرة من الذخائر الكيميائية الموجودة في مخزونات الولايات المتحدة ، بما في ذلك دانات المدفعية الثنائية العنصر . وأتيحت بيانات محددة بشأن خصائص كل ذخيرة .

وبالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة والذخائر ، تتضمن الوثيقة معلومات مفصلة عن برنامج الولايات المتحدة لتدمير الأسلحة الكيميائية . فمنذ عام ١٩٧٤ ، عمدت الولايات المتحدة الى تدمير حوالي ٤ آلاف طن من الأسلحة الكيميائية ، بل وسيجري في الاعوام القادمة تدمير كميات أكبر من ذلك . وتشتمل الوثيقة على مادة مفصلة ، بما في ذلك العديد من الصور والرسوم البيانية بشأن التكنولوجيا التي طورتها الولايات المتحدة والتي تستخدمها في هذه المهمة الصعبة . وقد عرضت المادة الواردة في الوثيقة على ممثلي الاتحاد السوفياتي خلال زيارتهم لمستودع أسلحة " تولي " من ١٨ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ونحن نتيجها الآن لجميع الوفود الممثلة في هذا المؤتمر . ومنبذل كل ما في وسعنا للرد على أية أسئلة تود الوفود أن تطرحها .

ولقد رحب وفد الولايات المتحدة بفرصة المشاركة في حلقة التدارس التي عقدت في شيخاني ونعتبر أن المعلومات التي اكتسبناها من هذه الزيارة قد خفضت الى حد كبير السرية التي طالما أحاطت بالبرنامج السوفياتي للأسلحة الكيميائية . ومع ذلك ، فقد أشارت هذه الزيارة عددا من النقاط التي نسعى الى استيضاحها مع الاتحاد السوفياتي .

فقد أعلن الوفد السوفياتي في آونة أحدث أن مخزونات من الأسلحة الكيميائية لا تتجاوز ٥٠ ٠٠٠ طن واقترح ما يسمى بتبادل البيانات على نطاق متعدد الأطراف بشأن معلومات أخرى معينة تتعلق بالأسلحة الكيميائية . وهذه الخطوات الأخيرة لا تعكس ، للأسف ، نهجا متوازنا لتبادل البيانات . كما أنها لا تسهم ، في رأينا ، في بناء الثقة أو تيسير المفاوضات .

وقد طرحت الممثلة الموقرة للمملكة المتحدة ، السفيرة سولزبي ، أسئلة بشأن رقم المخزون السوفياتي في ٨ آذار/مارس . ولدى وفدي أسئلة مماثلة . فقد صيغ الاعلان السوفياتي بشأن المخزونات صياغة غامضة يتعذر معها تقدير الرقم الوارد فيه في حد ذاته . فنأمل أن يرد الوفد السوفياتي ردا ايجابيا على طلب السفيرة سولزبي وعلى طلبنا ، وأن يقدم مزيدا من المعلومات لتوضيح الحالة . ويجب في رأينا أن تحدد هذه المعلومات ما اذا كان الاعلان يغطي العوامل الكيميائية السامة والذخائر المعبأة معا . ولا بد أيضا من إعطاء تفاصيل عن عدد ومواقع مرافق الانتاج السوفياتية للأسلحة الكيميائية ومواقع التخزين .

ولا يسعنا أن نوافق على ما أكدته ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، السفير نازاركين ، في ١٥ آذار/مارس بأن مجموع حجم مخزونات الأسلحة الكيميائية هو أهم إحصائية . فعدد المرافق وموقعها يمثلان في رأينا مؤشرا ذا أهمية وصلة أكبر بالقدرات في مجال الأسلحة الكيميائية وأكثر فائدة لمفاوضاتنا . ونشعر أيضا بخيبة أمل لأن الوفد السوفياتي مازال ينادي بانتهاج نهج غير متوازن لتبادل البيانات . فهذا النهج من شأنه أن يزود الاتحاد السوفياتي بمعلومات عن قدرات الولايات المتحدة تفوق بكثير تلك التي ستلقاها الولايات المتحدة بشأن القدرات السوفياتية . فقد ورد الجزء الأكبر من المعلومات التي أتاحتها الولايات المتحدة في الوثيقة CD/711 بالنسب المئوية لمخزوناتنا الشاملة . فاذا صرحنا الآن بالعدد الذي ينطوي عليه حجم مخزوناتنا ، سيكون الاتحاد السوفياتي على علم بكمية المخزونات التي تحتويها كل من المستودعات المدرجة في الوثيقة CD/711 وسيعرف كمية السوابب والذخائر التي تتألف منها المخزونات الأمريكية ، وكمية الذخائر الكيميائية القابلة للاستخدام والتي تملكها الولايات المتحدة . ويدرك المسؤولون السوفياتيون بطبيعة الحال أن مجرد الإشارة الى رقم واحد من جانبنا كفيلا بأن يعطيهم هذه الهدية . فليس من المستغرب أن يشددوا على هذا الرقم . وستكون النتيجة النهائية المترتبة على ذلك أن الاتحاد السوفياتي سيكون ملما تقريبا بجميع المعلومات المتعلقة بالمخزونات الأمريكية للأسلحة الكيميائية ، بينما ستظل مخزوناتنا محاطة بقدر كبير من السرية . ولا يسعنا أن نوافق على هذا النهج المنحاز لطرف واحد إذ لا بد لتبادل البيانات أن يتم على أساس المعاملة بالمثل . وتيسيرا لزيادة بناء الثقة ، يمكن للاتحاد

السوفياتي أن يرد بشكل بناء على الأسئلة المتعلقة باعلاناته وأن يقدم اقتراحات متوازنة لتبادل البيانات .

ولقد طرح اقتراحان في الآونة الأخيرة لتبادل البيانات وبناء الثقة يمثلان بالفعل نهجا بناء . وأشار الى الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٤ نيسان/أبريل لتبادل البيانات على نطاق متعدد الاطراف والى الاقتراح المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٨ شباط/فبراير لاختبار اجراءات التحقق في الصناعة الكيميائية .

فاقتراح جمهورية ألمانيا الاتحادية يرتبط مثلا ارتباطا مباشرا بالمهام التفاوضية التي يطلع بها المؤتمر . اذ من شأن البيانات المطلوبة أن تساعد المتفاوضين في تقدير عدد المرافق التي ستخضع للتحقق الدولي وفي تعيين البلدان التي ستطبق عليها اجراءاته . فبافتراض التوصل الى اتفاق بشأن البيانات الواجب الاعلان عنها وتاريخ تقديم هذه الاعلانات ، سنواجه المشكلة الصعبة المتمثلة في تنفيذ تبادل البيانات المقترح . وعلينا أيضا أن نتصدى لحقيقة أن مؤتمر نزع السلاح لا يضم عددا من الدول ذات الشأن . فهل ستكون البيانات التي ستصرح بها الدول الاعضاء - حتى اذا جرى التبليغ عنها بدقة وبشكل شامل - كافية لبناء الثقة أو ارساء قاعدة بيانات مفيدة ؟ واذا لم يكن هذا الوضع ، فكيف يمكن لنا أن نوسع نطاق هذا التبادل ليشمل الدول غير الاعضاء ؟ وما هي النتائج التي ستترتب فيما لو كانت المشاركة أقل من كافية أو أقل من صادقة ؟ فهذه قضايا لا بد لنا أن نتناولها في مداولتنا القادمة .

ونلاحظ أيضا باهتمام الاقتراح السوفياتي لبذل جهود متعددة الاطراف من أجل استحداث واختبار طرق للتفتيش على المرافق التجارية . ونلاحظ أن وفدي هولندا وأستراليا قد أبلغا في ١٩٨٦ عن التفتيشات التجريبية التي أجريت على المرافق التجارية في بلديهما . وفي ١٩٨٧ ، اقترح وفدا المملكة المتحدة وفنلندا أن تتعاون البلدان في استنباط اجراءات للتحقق . ويمكن اعتبار الاقتراح السوفياتي نتيجة طبيعية لهذه الأنشطة والاقتراحات السابقة .

ونعتقد أن من السابق لأوانه في هذه المرحلة اختبار اجراءات التحقق في المرافق التجارية لأن هذه الاجراءات ذاتها لم تتحدد في مؤتمر نزع السلاح . فالخطوة الاولى الواجب الاضطلاع بها هي أن يقوم كل بلد لديه مرافق يمكن أن تخضع للتفتيش بآداء واجبه . ويعكف بالفعل خبراء الولايات المتحدة على استحداث اجراءات للتفتيش على المرافق التجارية . ونحث الاتحاد السوفياتي والبلدان الاخرى على الاضطلاع بأعمال

مباشرة. كما أننا سنرحب بتلقي تفسيراً من الوفد السوفياتي لأفكاره المتعلقة بالتنفيذ الفعلي لاقتراحه ، وبكيفية تطبيقه في الواقع ؟

ولقد شددت وأنا أطلع إلى الجزء الصيفي من دورة عام ١٩٨٨ على المواقف أكثر ما شددت على القضايا المحددة . ذلك أن مواقف الوفود إزاء العمل الذي ينتظرنا إنما تلعب دوراً حاسماً لتحديد مدى التقدم الذي يمكن إحرازه . ونأمل أن تعود الوفود إلى اجتماعاتنا وهي مصممة على التصدي للقضايا الرئيسية . ونأمل أن تطرح جانباً الدعاية وأن تكرر طاقاتها لجوهر الموضوعات . ونأمل أن تكون أكثر صراحة بشأن مرافقها العسكرية والتجارية . ونأمل أن تأتي باقتراحات محددة وأن لا تكتفي بالرد على آراء الوفود الأخرى .

إنني أشعر بعد استعراض التقدم الذي أحرز بشأن مجموعة واسعة من القضايا خلال الجزء الربيعي من الدورة بالثقة في إمكانية وحتمية إحراز مزيد من التقدم خلال الصيف . فتذييلات مشروع التقرير الخاص التي أعدتها اللجنة المختصة للدورة الاستثنائية الثالثة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح ، وكذلك البيانات التي قدمت في الجلسات العامة في هذا الربيع والوثائق الأخرى التي طرحت على اللجنة المختصة ، إنما توفر قدراً كبيراً من المواد التي يمكن استخدامها كأساس لإحراز مزيد من التقدم . وسيعود وفد الولايات المتحدة إلى واشنطن قريباً للتشاور مع سلطاته والمساعدة في التحضيرات اللازمة للصيف . ونتطلع إلى استئناف المفاوضات في بداية تموز/يوليه .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه . وحسبما فهمت ، فإن الأمانة ستشرع في إصدار الوثيقة CD/830 على النحو المطلوب . أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ، السفير دي آزامبوجا ، الذي سيتكلم بوصفه منسق مجموعة ال ٢١ فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الأعمال ، ليعرض الوثيقة CD/829 .

السيد آزامبوجا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لن أقدم اليكم تهاني الرسمية حيث أنني لا أتحدث بصفتي الوطنية بل بصفتي منسق مجموعة ال ٢١ بشأن البند ١ من جدول الأعمال . وسوف يشرفني أن أهنئكم عندما سأحدث أمام المؤتمر هذا الأسبوع بصفتي ممثلاً للبرازيل .

يوجد أمامنا في الوثيقة CD/829 مشروع ولاية تسند إلى لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعمال المؤتمر اقترحته مجموعة ال ٢١ . وتبذل مجموعتنا من جديد

جهدا كبيرا في سبيل دفع العمل قدما ، ونؤكد من جديد أننا مستعدون للتضحية بأمور نعلق عليها ، فرادى وجماعة على السواء ، أهمية كبيرة في سبيل إيجاد قاسم مشترك ممكن .

وأعتقد أن مشروع الولاية لا يحتاج الى شرح غير أنني أود أن أوجه نظـر المؤتمر الى الحاشية ، ولاسيما الى الجملة الاخيرة منها ، التي يرد فيها أن النص الذي أعرضه الآن عليكم لن يلغي مفعول مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/520/Rev.2 المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ إلا إذا أبدت مجموعات أخرى مرونة شبيهة بما نبديه من مرونة .

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لما قامت به وفود مجموعة ال ٢١ من عمل جاد ولما أظهرته من حسن نية ، مما أتاح المجال لتقديم الورقة . وعلى الرغم من أن ثمة كثيرين يستحقون الشكر ، لا بد لي من أن أخص بالشكر الوفد المكسيكي ورئيسه - السفير السيد ألفونسو غارسيا روبلي - على استمرار جهودهم والتزامهم في سبيل إحراز تقدم في عملنا في جميع المجالات وفيما يتعلق بجميع بنود جدول الاعمال ، مع إظهارهم الإرادة التي لا بد منها من أجل التوصل الى حلول وسط ومن أجل التفاوض .

الرئيسي : أشكر ممثل البرازيل على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة ، السفيرة سولزبي .

الآنسة سولزبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : عرض

السيد الموقر سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٤ نيسان/أبريل ، باسم مجموعة من البلدان الغربية ، ورقة بشأن تقديم البيانات المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . والمملكة المتحدة من بين البلدان التي تحدث باسمها .

والورقة التي عرضها تتعلق بصفة رئيسية بتقديم البيانات على أساس متعدد الاطراف . كما تنص على تبادل بيانات إضافية وأكثر تفصيلا بين الدول على أساس ثنائي . وأود أن أقدم شرحا مسهبا للنهج الذي نتبعه في معالجة هذا الموضوع بمجمله . إن المملكة المتحدة ما فتئت منذ أمد طويل تعلق أهمية على فكرة تبادل البيانات . وفي آذار/مارس ١٩٨٣ ، أشرنا ، في الوثيقة CD/353 ، الى أنه " للتدليل على أن تفتيش المرافق التجارية لن يمثل عبئا مرهقا ، من المفيد معرفة عدد المرافق التي تنتج في العالم كله.... " مواد كيميائية ذات أهمية بالنسبة الى الاتفاقية ، وطلبنا الى الاعضاء فيما كان يُعرف آنذاك بلجنة نزع السلاح أن يقدموا هذه البيانات فيما يتعلق بصناعاتهم الكيميائية المدنية . وقدمنّا ، في مرفق بالورقة المذكورة ، المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بصناعتنا المدنية ، وفي وقت لاحق ، استكملنا هذه المعلومات في مناسبتين .

واعتقد أن سير المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية فيما بعد قد أثبت أن تبادل البيانات أمر مفيد . بل أن هناك توافقا متزايدا في الرأي بأنه أمر جوهري فيما يتعلق بجوانب معينة . ومن شأن تبادل البيانات في وقت مبكر أن يخدم أغراض ثلاثة هي :

أولا ، صياغة أحكام معينة من الاتفاقية ، ولاسيما ما يتصل منها بالجدول الزمني للتدمير ، والتحقق ، والتنظيم ، والتكاليف . ولهذا الغرض ، سيكون تبادل البيانات المتعدد الأطراف أمرا جوهريا قبل إبرام الاتفاقية ، وينبغي الاضطلاع به في أسرع وقت ممكن ؛

ثانيا ، وضع الاتفاقية موضع التطبيق الفعال في وقت مبكر . فكما أشرنا في الوثيقة CD/769 ، بمقدار ما تتاح المعلومات في وقت مبكر ، بمقدار ما يمكننا وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بسلاسة ، مثل تدريب الموظفين الأساسيين في الأمانة التقنية ؛

وثالثا ، كدابير لبناء الثقة من أجل إيجاد جو من الثقة والطمأنينة ، الأمر الذي من شأنه ، في دوره ، أن ييسر مفاوضاتنا وأن يساعد على تشجيع التقيد بالاتفاقية على نطاق أوسع . وهذه أيضا مسألة ذات أولوية عليا .

إننا نرحب بالبيانات التي ألقاها هنا مندوبون موقرون عديدون بشأن التصريح بقدرات الأسلحة الكيميائية في بلدانهم وبشأن إنتاج تلك البلدان لمواد سامة معينة لأغراض سلمية . ونأمل أن يحذو حذوهم مندوبون آخرون قريبا . وقد استمعت أيضا باهتمام كبير إلى بيان السيد الموقر سفير الولايات المتحدة الذي أعلن فيه عن معلومات إضافية سيعرضها وفد بلاده عن قدرات الولايات المتحدة في مجال الأسلحة الكيميائية .

كما نرحب بالمذكرة المتعلقة بتبادل البيانات المتعدد الأطراف التي قدمها نائب وزير الخارجية السوفياتي ، السيد بتروفسكي ، في ١٨ شباط/فبراير . غير أننا نتساءل عما إذا كانت عمليات تبادل البيانات المقترحة في تلك المذكرة ستكون كافية لإتاحة المجال لصياغة إتفاقية فعالة .

إن الورقة التي قدمها سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالنيابة عن مجموعة من الدول ، بما فيها المملكة المتحدة ، تحدد في الواقع ما نعتبره حدا أدنى لتبادل

البيانات لازما لأغراض الصياغة . ونرى وجوب الاضطلاع بهذا التبادل في أسرع وقت ممكن . ومن الجوهري أن تكون الدول التي لديها أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية من بين أولى الدول التي تقدم هذه البيانات . ولا نعتقد أن عدم وجود تعاريف متفق عليها لبعض المصطلحات المستخدمة في القائمة ينبغي أن يعوق تبادل البيانات . ونتوخى من كل دولة أن توضح المعايير التي استخدمتها في جمع بياناتها . وكذلك فإننا لا نرى ضرورة لإجراء مفاوضات عن تبادل البيانات . فعلى كل منا أن يقدم ، من جانب واحد ، أكبر قدر ممكن من البيانات وفي أسرع وقت ممكن .

أنتقل الآن الى تبادل البيانات بوصفه من تدابير بناء الثقة . ففي البيان الذي ألقيناه في ٨ آذار/مارس ، أكدت الأهمية الكبيرة التي تعلقها سلطات بلدي على ذلك . فإلزامنا أن نوافي بعضنا بعضا بأكثر ما يمكننا من المعلومات عن قدراتنا في المجالات المختلفة التي ستتناولها الاتفاقية . وينبغي أن تجري المفاوضات بمراحة واضحة ، لكي نطمئن جميعا من أن شركاءنا يتفاوضون بحسن نية . ويقتضي ذلك وجود بيانات أكثر تفصيلا بقدر كبير من البيانات اللازمة لأغراض الصياغة فقط . ولعل من المفيد أن أعطي فكرة عن نوع المعلومات التي نرى وجوب تقديمها لهذا الغرض . وليس من المجدي إيراد قائمة مسهبة ، حيث ستختلف الاحتياجات بين بلد وآخر . غير أنني أورد فيما يلي الأمثلة التالية على المعلومات التي نعتقد بوجوب إدراجها :

أولا ، موقع وقدرة مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها وتدميرها ؛

ثانيا ، تحليل كمي مفصل لمخزونات الأسلحة الكيميائية حسب الموقع وحسب العامل ، وكذلك حسب الذخيرة والعامل المخزونين بشكل سائب ؛

ثالثا ، أعداد المنشآت المدنية التي تنتج مواد كيميائية أو تجهزها أو تستهلكها وفقا لكل من الجداول ١ إلى ٣ بما يزيد عن العتبات التي سيتفق عليها ، وأسماء هذه المواد الكيميائية ؛

رابعا ، مواقع مرافق البحث والتطوير التي تنتج مواد كيميائية وفقا للجدول ١ ، وموقع مرفق الإنتاج الصغير الوحيد المسموح به ؛

خامسا ، خطط تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية .

ويمكن تقديم هذه المعلومات الأكثر تفصيلا على أساس ثنائي كتدبير من تدابير بناء الثقة . كما يمكن تقديمها علانية لكي تكون لها الميزة الإضافية المتمثلة في

تيسير التنفيذ السلس للاتفاقية في وقت مبكر . وعلى كل دولة أن تختار بين هذين البديلين .

وقد يكون أيضا للزيارات المتبادلة إلى المرافق الكيميائية العسكرية والمدنية أثر مفيد في بناء الثقة . والزيارات ليست ، طبعا ، بديلا عن تقديم المعلومات التي ذكرتها ، بل إحدى الوسائل الممكنة لذلك . وقد سبق لبلدان عديدة أن إضطلعت بهذه الزيارات - مثل الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا والاتحاد السوفياتي - ونحن نتطلع إلى مواصلة هذه العملية . وفي آذار/مارس ١٩٧٩ ، دعت المملكة المتحدة أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى زيارة منشآتنا النموذجية السابقة لصناعة الأسلحة الكيميائية التي تقع في نانسكوك ، وكذلك لزيارة مرفق لصناعة المواد الكيميائية الفوسفورية العضوية يقع قرب مدينة برمنغهام . وقد قدمنا تقريرا عن هذه الزيارة ، إلى جانب تجربتنا في تدمير المرفق الواقع في نانسكوك ، في الوثيقة CD/15 . وقد وضعنا مؤخرا الترتيبات اللازمة لإجراء زيارة متبادلة مع الإتحاد السوفياتي سيقوم بموجبها فريق سوفياتي بزيارة مؤسستنا الدفاعية الكيميائية في بورتون داون في أواخر شهر أيار/مايو ، وسيقوم فريق بريطاني بزيارة المرفق العسكري السوفياتي في شيخاني في مطلع شهر تموز/يوليه . كما ننظر بعين العطف في المقترح المقدم من نائب وزير الخارجية السوفياتي السيد بتروفسكي في ١٨ شباط/فبراير والداعي إلى إجراء اختبار للتحقق الدولي في المرافق الكيميائية المدنية .

ويجادل أحيانا بأن تبادل البيانات قد يقلل من الثقة بدلا من أن يزيدها ، وجميعنا نعرف أمثلة عن حالات حدث فيها ذلك . فالواقع أن بعض حالات الكشف الأولي عن معلومات من شأنها أن تفضي إلى مزيد من الأسئلة أو قد لا تتفق مع تقديرات الغير . وفي هذه الحالات ، نتوقع أن تستمر عملية تبادل البيانات إلى أن يتم ترسيخ الثقة اللازمة . وفي بعض الحالات ، قد يساعد على تحقيق ذلك ، إلى حد كبير ، التحقق من تبادل البيانات على أساس ثنائي قبل إبرام الاتفاقية .

لقد عدت مؤخرا من إجتماع للخبراء نظمته الامانة العامة للأمم المتحدة في داغوميز ، حيث تمتعنا ليس فقط بتبادل للآراء مفيد للغاية ، بل أيضا بكرم ضيافة مستضيفينا السوفيات . وبدا أن ثمة توافقا عاما في الرأي ، لا تأييدا للتحقق فحسب ، وهو الموضوع المحدد للاجتماع ، بل أيضا ، على نطاق أوسع ، تأييدا لقدر أكبر من الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية . فتبادل البيانات أثناء عملية التفاوض ، عندما يجري على نحو إيجابي ، قد يسهم إسهاما ملموسا في السعي الى التوصل إلى إتفاق مشترك . ويأمل وفدي في أن يبادر المشتركون في مفاوضات الأسلحة الكيميائية في القريب العاجل الى تقديم معلومات من نوع المعلومات التي نمت عليها الورقة التي

قدمها سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك من نوع المعلومات التي نوهت اليها في بياني اليوم . أما من جانبنا فسوف نستمر في أداء دور نشط في هذا التبادل .

الرئيس : أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها . وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير غارسيا روبلي .

السيد غارسيا روبلي (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس ، يسعد وفد بلادي أن يراكم تراسون أعمالنا لغترة ستدوم ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد ، كيف لا نسعد ونحن نعرف عنكم كل هذه الموضوعية والمهارة . ويمكنكم أن تعتمدوا على التعاون الكامل لوفدنا .

إن البند الأول من جدول أعمالنا المعتمد بالإجماع في الجلسة الافتتاحية لهذا العام المعقودة في ٢ شباط/فبراير الماضي هو ، كما تذكرون ، البند المتعلق " بحظر تجارب الأسلحة النووية " . وقد قيل ، عن حق ، أنه لا يوجد في ميدان نزع السلاح تدبير آخر كان موضع دراسة مطولة أكثر من هذا التدبير . واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكثير من الهيئات الأخرى الحكومية وغير الحكومية مئات القرارات في هذا الشأن . غير أنه لم يتحقق حتى الآن سوى ما درج على تسميته الحظر الجزئي للتجارب النووية عن طريق معاهدات شتى أهمها المعاهدة الموقعة في موسكو في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ ، التي بدأ نفاذها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام . وقام وفد المكسيك ، الى جانب وفود البلدان العشرين الأخرى التي تشكل مجموعة ال ٢١ ، إسهاما منها في العمل على تغيير هذه الحالة ، بعرض مشروع الولاية المستنسخ في الوثيقة CD/829 ، على مؤتمر نزع السلاح ، وهو المشروع الذي قدمه الى المؤتمر اليوم المنسق المسؤول عن هذا الموضوع في مجموعة ال ٢١ والذي تنص فقرته الرئيسيتان ، اللتان يستهل بهما ، على ما يلي :

" يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعماله ، هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

" وستنشئ اللجنة المخصصة فريقين عاملين يتناولان على التوالي ، المسائل المترابطة التالية :

" (أ) الفريق العامل الأول - محتويات المعاهدة ونطاقها ؛

" (ب) الفريق العامل الثاني - الامتثال والتحقق " .

وكما تستطيعون أن تتبينوا ، وعلى عكس ما يحدث في كثير من الأحيان ، لا تدعي الوفود المشتركة في صياغة المشروع أنها تستأثر بالحقيقة ، بل أنها تقرر مقدما أن لكل وفد الحق في التمسك بالرأي الذي يراه ملائما . وعليه ، يمكن للمؤتمر ، من خلال اعتماده المشروع ، أن ينشئ لجنة مخصصة " هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الاطراف بشأن معاهدة للخطر الشامل للتجارب النووية " . وكما ذكرت في البيان الذي ألقته في اللجنة الأولى للجمعية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، فإن عبارة " هدفها " هي صيغة يمكن أن تقبل تفسيرات مختلفة تماما . فيرى وفدي أن الهدف فوري ، غير أن وفودا أخرى ، مثل وفد الولايات المتحدة ، فقد بين في عدة مناسبات أنه يرى أنه هدف طويل الأجل . ومن ثم ، ففي حال اعتماد مشروع الولاية المذكور ، يمكن لوفد المكسيك أن يصدر إعلانا يورد فيه تفسيره لذلك . كما يمكن لوفد الولايات المتحدة أو أي وفد آخر أن يعلن تفسيره في هذا الشأن . وبذلك يتسنى اعتماد المشروع موضوع البحث بتوافق الآراء دون أن يضطر أي من وفود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى التخلي عن موقفه . وتنشئ اللجنة المخصصة الفريقين العاملين الوارد ذكرهما في الولاية وتشترع في أعمالها على الفور .

وما لم يكن هناك بالفعل توافق في الآراء بشأن اعتماد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/829 ، فإننا ، نحن الوفود المشتركة في صياغة المشروع ، لا نرغب في أن يبت المؤتمر بشأنه إلى أن يحين موعد إفتتاح دورة الصيف . ونحن واثقون من أنه سيتيسر حينئذ تحقيق الإجماع المنشود .

الرئيسي : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها للرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في التكلم ؟ أرى أن ممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين ، يرغب في ذلك .

السيد نازاركين (إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : أشار السفير فريدرسدورف ، ممثل الولايات المتحدة الموقر ، في بيانه اليوم ، الى المسألة الهامة المتعلقة بالتبادل المتعدد الاطراف للبيانات قبل التوقيع على الاتفاقية . وحدث نفس الشيء في البيان الذي ألقته ممثلة بريطانيا العظمى الموقرة ، السفيرة سولزبي . وأود أن أدلي باقتضاب ببعض التعليقات فيما يتعلق بهذين البيانيين .

وبإدء ذي بدء أود أن أؤكد على أن التبادل المتعدد الاطراف للبيانات قبل التوقيع على الاتفاقية يعتبر ، أولا ، تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ، وثانيا ،

وسيلة ينبغي أن تسهم في الانتهاء من صياغة الاتفاقية . ويعتبر هذا على الأقل نهج الاتحاد السوفياتي في التبادل المتعدد الأطراف . وبهذه الخلفية قام الاتحاد السوفياتي بالإعلان عن حجم مخزوناته من الأسلحة الكيميائية . ولقد كرس ممثل الولايات المتحدة جزءا انتقاديا من بيانه لهذه الحقيقة . وانني أعترض بشدة على تأكيداتنا ، التي يقصد منها التقليل من أهمية هذه الحقيقة .

وكمثال عن السبب الذي يدعونا إلى الاعتقاد بأن تقديم هذه البيانات يعتبر هاما فقد يعين لي أن أشير ، على سبيل المثال ، إلى الاقتراح الحديث الذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي اقترح ، في وثيقة بشأن ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ، وهي الوثيقة المطروحة بالاشتراك مع وفد إيطاليا ، أن تبدأ عملية التدمير في الدول التي لديها أكبر مخزونات من الأسلحة الكيميائية . ولا أنوي الآن إجراء تقييم لهذا الاقتراح ، غير أنه يبدو لي أن هناك ما يبرر أن تبادر الدول التي تمتلك أكبر مخزونات بعملية التدمير . ومع ذلك ، ومن أجل حل هذه المشكلة ينبغي لنا بداية أن نعرف مقدما ما هي الدول التي لديها أكبر مخزون من الأسلحة الكيميائية . وإذا ما إتخذنا هذا الجانب العملي ، فسوف يكون من الواضح أن البيانات المتعلقة بحجم المخزونات ستكون طبعا هامة جدا في صياغة الاتفاقية .

كما ركز مندوب الولايات المتحدة الموقر بشدة على أن البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة تشكل لب ما هو ضروري للمفاوضات . وبقينا فلن يساعدنا هذا النهج على إحراز تقدم في حل هذه المسألة . وهذا هو بالذات السبب الذي دعانا إلى طرح مقترحاتنا هذا العام في شكل مذكرة عرضنا فيها آراءنا بشأن أي البيانات ينبغي للدول أن تتبادلها قبل التوقيع على الاتفاقية - وهي مذكرة لا تنطبق على البيانات التي قدمها الاتحاد السوفياتي بالفعل . ونعرب عن اعتقادنا أن حجم المعلومات الواجب تبادلها بين الدول ينبغي أن يُدخل في اعتباره معايير موضوعية معينة ، ولا ينبغي بالتأكيد أن يستند إلى البيانات التي تقدمها دولة أو أخرى . وبالطبع أولينا عناية للاقتراح المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية والاقتراح المقدم من بريطانيا العظمى اليوم فيما يتعلق بمحتوى المعلومات التي يقترح أن يتم تبادلها . وسوف نقوم بدراسة هذه الاعتبارات بعناية .

كما أود أن ألاحظ مع الارتياح أن البيان الذي ألقته اليوم ممثلة بريطانيا العظمى الموقرة . السفيرة سولزبي ، يعني أن الجانب الانكليزي ينظر بعطف إلى الاقتراح الذي قدمه نائب الوزير بتروفسكي بتاريخ ١٨ شباط/فبراير فيما يتعلق بإجراء تجربة للتحقق الدولي في المؤسسات الكيميائية التجارية . كما أود أن أنتهز هذه

الفرصة لأعرب عن تقديري للسفيرة سولزبي على كلماتها الرقيقة الموجهة الى الجانب السوفياتي فيما يتعلق بتنظيم الاجتماع الأخير للخبراء في داغوميز .

ولتسمحوا لي أن أعود الى البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة . ففي البيان الذي ألقاه اليوم أعرب عن معارضته لاجراء تجربة للتحقق في المؤسسات التجارية في هذه المرحلة لأن الاجراءات نفسها ، كما قال ، لم تحدد بعد . وأود أن أشرح مرة أخرى ، رغم أن الوفد السوفياتي قد قام بذلك بالفعل ، أن مغزى التجربة التي نقترحها هي أن نتائجها ، كما نراها ، سوف تساعد في وضع الاجراءات وسوف تساعد في المفاوضات . ولدينا بالفعل نواة لهذه الاجراءات . وسوف يُظهر القيام بالتجربة عمليا ما قد نكون قد أهملناه في هذه الاجراءات ، وما كان ينبغي أن يضاف إليها ، والكيفية التي سوف تتطور بها وتتضح . وهذه هي المجالات التي ننظر من خلالها الى النقطة الاساسية المتعلقة بالتجربة ، ولذلك فإن الانتظار حتى ننتهي من وضع اجراءاتنا والقيام بهذه التجربة بعد ذلك ليس له في رأيي قيمة أيا ما تكون : فما المغزى من التجربة اذا كانت الاجراءات قد صيغت بالفعل ؟

وأود أن أختتم بنفس الكلمات التي استخدمها السفير فريدرسدورف الموقر في اختتام بيانه . فقد قال :

" ونعرب عن أملنا في أن يقدموا " - يقصد الوفود - " مقترحات محددة بدلا من مجرد الرد على أفكار الآخرين " . وأود أن أؤكد هذا النداء ، باضافة صغيرة : ونعرب عن أملنا في أن يقدموا مقترحات محددة ، بدلا من مجرد الرد على أفكار الآخرين بطريقة سلبية .

الرئيسي : أشكر ممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ أرى أن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية يرغب في ذلك .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمع وفدنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل البرازيل الموقر ، السفير آزامبوجا ، الذي عرض فيه ، نيابة عن مجموعة ال ٢١ ، مشروع ولاية للجنة مخمصة ، في إطار البندا من جدول الاعمال ، لحظر التجارب النووية ، وهو المشروع الوارد في الوثيقة CD/829 وكان مشروع الولاية هذا قد عرض أصلا في عام ١٩٨٧ من قبل ثمانية وفود تنتمي إلى المجموعة المذكورة .

وفي تقرير المؤتمر عن أعماله خلال عام ١٩٨٧ ، الوارد في الوثيقة CD/787 ، أشارت مجموعة من البلدان الغربية ، بما فيها الولايات المتحدة ، الى أن النهج الذي يتضمنه مشروع الولاية هذا ، الوارد في الوثيقة CD/772 ، ليس جديدا . وأشارت هذه البلدان كذلك إلى أن الولاية التي اقترحتها ، الواردة في الوثيقة CD/521 ، مازالت توفر إطارا ناجعا من أجل الشروع في العمل الموضوعي بشأن البند ١ من جدول الأعمال والمضي قدما في هذا العمل . وما فتئ وفدي ييرتئي ذلك .

وأود أن أدلي بملاحظة أخرى فيما يتعلق بالولاية المقترحة اليوم من قبل مجموعة ال ٢١ . لقد أوحى اليوم ممثل المكسيك الموقر ، السفير غارسيا روبلي ، بأن صياغة هذه الولاية تتيح المجال لتفسيرات مختلفة لصياغة عبارة " بهدف الاضطلاع بالتفاوض المتعدد الاطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " . وقد أوحى بأن البعض سيفسرون هذه الصياغة على أنها تعني أن المفاوضات المتعددة الاطراف ستبدأ فوراً ، وبأن البعض الآخر سيفسرها على أنها تعني أن الهدف مازال هدفا طويلا الأجل . أما وفدنا فإنه يرى أن هذا من أوجه القصور الرئيسية للولاية المقترحة . فينبغي ، بالطبع ، أن تكون الولايات واضحة المعنى ، كيما تفهمها الوفود جميعا تفهما مباشرا ، وإلا فإنه لن يتسنى لنا المضي قدما في عملنا دون فوضى وسوء تفاهم .

الرئيسي : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه . هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ لا أرى أحد . فبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي لهذا اليوم .

أود الآن أن أحيطكم علما بأنه ستعقد يوم غد ، الأربعاء ، في الساعة ١٥/٠٠ ، في غرفة الاجتماعات رقم ١ ، مشاورات مفتوحة غير رسمية للنظر في مشروعات الفقرات الموضوعية في إطار البنود ٢ و ٣ و ١ ، حسب هذا الترتيب . كما ستعقد ، في غرفة الاجتماعات ذاتها ، في الساعة ١٦/٠٠ اليوم ، مشاورات مفتوحة غير رسمية بشأن مشروع تقرير اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

أما المشاورات المفتوحة غير الرسمية المتعلقة بمسائل المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومناطق السلم ، وهي فروع تندرج في سياق البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فقد أعيد تحديد موعد عقدها بحيث أصبح الساعة ١٥/٠٠ من هذا اليوم ، في غرفة الاجتماعات الواقعة في الدور السادس بمبنى الأمانة .

وكما أعلن لدى إفتتاح هذه الجلسة العامة ، أعتزم الآن رفع الجلسة والشروع ، في غضون خمس دقائق ، في عقد إجتماع غير رسمي للمؤتمر يكرس للنظر في تحسين عمله والارتقاء بفعاليته .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢١ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠